ناقشت تسرب البقع النفطية ونفوق الأسماك وضوابط الصيد البري والقنص

لجنة البيئة تدعو إلى إنشاء نيابة مختصة بقضاياها وزيادة أفراد الشرطة البيئية

■ الدمخي: مسؤولو الهيئة قدموا تقريراً مفصلاً عن الإجراءات المتخذة بموضوع التسرب

■ نفوق الأسماك وبالنظر للبلاغات التي قدمت وجدنا أنها لا ترقى أن تكون ظاهرة

جانب من اجتماع لجنة البيئة البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

■ استمعنا إلى شكاوى ممثلي هواة القنص وتسلمنا تعديلاتهم على لائحة قانون الصيد

■ نطمح لحلول حقيقية وتعاون مثمر بين جميع الجهات الحكومية بشأن مختلف القضايا البيئية

ناقشت لجنة البيئة في اجتماعها أمس قضية تسرب البقع النفطية وظاهرة نفوق الأسماك وضوابط وقواعد الصيد البري والقنص بحضور مسؤولي الهيئة العامة للبيئة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح عقب الاجتماع إن اللجنة رأت أن تفعيل قانون البيئة يحتاج إلى زيادة أفراد الشرطة البيئية لاسيما ضباط الاختصاص، وحث النائب العام على إنشاء نيابة مختصة بقضايا البيئة.

وأشار إلى أنه بخصوص تسرب البقع النفطية فقد قدم مسؤولو هيئة البيئة تقريرا كاملا ومفصلا عن الإجراءات المتخذة خلال الفترة من ١٠ الى ٢٣ أغسطس، مؤكدا أنهم يستحقون الشكر على جهودهم في تلك القضية.

ولفت إلى الاتفاق على اجتماع آخر لأعضاء اللجنة مع مسؤولي الهيئة خلال الأسبوعين المقبلين لعرض النتائج النهائية في هذه القضية. وأوضح الدمخي انه بشأن ظاهرة نفوق الأسماك وبالنظر للبلاغات التي قدمت وجدنا أنها لا ترقى أن تكون ظاهرة، مشيرا الى ان اللجنة رفعت تقريرها بهذا الشأن إلى مجلس الأمة يوضح النتائج ويقدم توصيات للحكومة.

وقال الدمخي إن اللجنة استمعت خلال الاجتماع إلى شكاوى لممثلي هواة الصيد البري والقنص وقدموا تعديلات على لائحة قانون هواة الصيد وكشف بتظلماتهم لتقديمه إلى مسؤولي البيئة عن طريق اللجنة البرلمانية.

وكشف عن ان اللجنة ستخصص اجتماعات بهذا الخصوص لتعديل قانون هواة الصيد لاسيما ان هوايتهم وأسلحتهم مرخصة وفق القانون، مشيرا إلى ان مطالبهم تنحصر في السماح لهم بالصيد من دون الإضرار بالبيئة.

وقال الدمخي "نطمح لحلول حقيقية وتعاون مثمر بين جميع الجهات الحكومية بشأن مختلف القضايا البيئية"، مؤكدا ان اللجنة ستسعى لمتابعة مدى تعاون تلك الجهات خلال دور الانعقاد المقبل.

وأثنى الدمخي على إجراءات مسؤولي البيئة حول القضايا محل النقاش، مشيدا بدورهم في وضع الحلول المناسبة وتعاونهم الفعلي مع اللجنة البرلمانية.

خلال لقائه بمستشاري الإدارة والاستماع إلى همومهم

الجبري: تطوير «القانونية» ضرورة للقيام بالعمل على أكمل وجه

الجبري مستقبلا المستشارين بالإدارة القانونية

■ تعزيز الكادر القانوني في البلدية يحظى بأهمية كبيرة وفق رؤي وإستراتيجية شاملة

■ تقديم جميع سبل الدعم والتسهيلات للكوادر الوطنية في المجال القانوني

التقى وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري في مكتبة صباح أمس كبار المستشارين من الإدارة القانونية ببلدية الكويت بحث خلاله أهم المواضيع ذات الأولوية في مجال تطوير عمل الإدارة وكذلك أهمية دعم الكوادر القانونية للقيام بالمهام الموكل إليهم على أكمل وجه.

هذا وقد استمع الوزير الجبري لوجهة نظر ممثلي الإدارة القانونية من المستشارين حول عدد من المواضيع المهمة في مجال تطوير ودعم الإدارة القانونية حيث تناولوا أهمية مساواة محامين البلدية بنظرائهم في إدارة الفتوى والتشريع من ناحية الكادر إلى جانب اثر تطبيق بصمة الحضور والإنصراف على مواعيد حضور الجلسات في الدوائر القضائية بمختلف درجات التقاضي بالإضافة آلية صرف الاعمال الممتازة للكوادر القانونية بجميع دراجاتهم الوظيفية.

ورحب وزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري بكل مقترح يسهم في دعم الادارة القانونية ببلدية الكويت وتعزيز عمل كوادرها الوطنية فنيا وإداريا مؤكدا على ترجمة تلك المقترحات في ما يصب في صالح تطوير العمل القانوني بجميع جوانبة في المستقبل.

وقال الجبري ان تعزيز الكادر القانوني في البلدية يحظى باهمية كبيرة وفق رؤي واستراتيجية شاملة خاص وان محامين البلدية لهم دور كبير في حفظ حقوق الدولة والدفاع عن المال العام وهذا ما تلمسناه بشكل مباشر من خلال عدد الدعاوي القضائية التي صدرت فيها احكام قضائية نهائية لصالح بلدية الكويت ومن الطبيعي ان لا نألوا جهد في دعم وتعزيز الكوادر القانونية بكل ما يسهم في تطوير عملهم من الناحية الإدارية والفنية.

وشدد الجبري على ضرورة تقديم كافة سبل الدعم والتسهيلات للكوادر الوطنية في المجال القانوني سواء ما يتعلق بصمة الحضور والانصراف بما لا يعيقهم عن اداء مهامهم بالشكل الأمثل الى جانب مساواتهم بمحامين إدارة الفتوى والتشريع لافتا الى ان هذا ما نعمل على تحقيقة في المرحلة المقبلة.

«الإطفاء» بدأت تفعيل خطة الطوارئ لمواجهة الأمطار والسيول

أكدت الإدارة العامة للاطفاء امس أنها بدأت تفعيل خطة الطوارئ لمواجهة الأمطار والسيول الجارفة التي تستعد لها الإدارة في شهر سبتمبر كل عام.

وقال مدير إدارة العمليات المركزية في "الإطفاء" العميد طارق السيتي في تصريح صحافي إن الخطة تشمل تجهيز مضخات سحب المياه وصيانتها مضيفا انه تم تكليف رؤساء المراكز متابعة ذلك إضافة إلى تجهيز زوارق صغيرة للتدخل السريع وأطواق وسترات النجاة والحبال الخاصة بالإنقاذ.

وأضاف السيتي أن خطة الطوارئ تهدف إلى حماية الأرواح والممتلكات والبيئة وتقليل الخسائر مشيرا إلى أن دور "الإطفاء" في حالات الطوارئ يأتي قبل وأثناء وبعد حدوث أي طارئ ولابد من الإعداد المسبق لجميع أنواع الكوارث المتوقع حدوثها.

وعن التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية أشار إلى أن هناك تنسيقا متكاملا مع جهات الطوارئ مثل وزارتي الداخلية والأشغال العامة وبلدية الكويت للعمل وفقا لخطة الطوارئ كل حسب اختصاصه لمواجهة الأمطار والسيول الجارفة.

وفق مقتضيات القانون الدولي الصادر عن منظمة «إيكاو»

«الطيران المدني»: اتخذنا كل الإجراءات اللازمة بشأن واقعة «الطائرة والمنطاد»

أكدت الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية أنها اتخذت كل الإجراءات اللازمة بشأن الواقعة التي تعرضت لها إحدى طائرات شركة طيران الجزيرة مع المنطاد الراداري في 27 أغسطس الماضي كما شكلت هيئة تحقيق محايدة تضم اعضاء متخصصين عالميا.

وقالت "الطيران المدني" في بيان صحافي أصدرته اليوم الأربعاء بشأن الواقعة التي تعرضت لها إحدى طائرات شركة طيران الجزيرة مع المنطاد الراداري في 27 أغسطس الماضي إنها اتخذت كل الإجراءات اللازمة والمتبعة في مثل هذه الوقائع وفق مقتضيات القانون الدولي الصادر عن منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) الخاصة بالتحقيق في وقائع وحوادث الطائرات وكذلك تطبيقا للمرسوم الأميري رقم 37/1960 الصادر بشأن التحقيق بوقائع وحوادث الطائرات.

وأضافت أنها بناء عليه شكلت هيئة تحقيق محايدة مكونة من سبعة أعضاء محكمين متخصصين ومؤهلين في مجال التحقيق بوقائع وحوادث الطائرات منهم أربعة أعضاء دوليين من خارج الكويت وثلاثة أعضاء من الكويت وهم من خارج الإدارة العامة للطيران المدني ومن خارج الجهات التي لها علاقة بالواقعة أيضا وذلك تأكيدا على حيادية واستقلالية هيئة التحقيق بالواقعة المشار إليها.

State of Kuwait
دولة الكويت
الإدارة العامة للطيران المدني
Directorate General of Civil Aviation
الطيران المدني

«عاصمة البلدي» تخصص مواقع في المحافظات لعرض الشباب منتجاتهم

وافقت لجنة محافظة العاصمة في المجلس البلدي أمس على اقتراح يتعلق بتخصيص موقع لكل محافظة من محافظات الكويت يكون ملائما للشباب لعرض منتجاتهم ومشروعاتهم الصغيرة.

وأضاف رئيس اللجنة العضو الدكتور حسن كمال في تصريح للصحافيين ان اللجنة اوصت في تشكيل فريق من الجهات المعنية لاختيار تلك المواقع بشكل يتناسب معها اضافة الى وضع اليه لاصدار التراخيص الخاصة بها.

وذكر كمال ان اللجنة وافقت ايضا على الاقتراح الخاص بطرح الدولة لاراضي سكنية واستثمارية وتجارية ومخازن للبيع المباشر اضافة لموافقتها على انشاء حديقة عامة في منطقة الدعية.

وأشار ان اللجنة وافقت على اقتراح الزام شاحنات نقل الانقاض والرمال بتركيب نظام تتبع اضافة لموافقتها على زراعة الاشجار المعمرة التي تتماشى مع طقس دولة الكويت لاسيما في موسم الصيف بالمناطق الشمالية الغربية والجنوبية في البلاد. وبين كمال ان اللجنة وافقت على انشاء مضمار لرياضة العجلات الرباعية وتحديد مناطق ترفيهية خاصة بتلك الرياضة فيما احال للجلسة الرئيسية عددا من الاقتراحات منها تخصيص مواقع "استراحات" على الطرق السريعة الخاصة بالسفر. وأفاد ان اللجنة وافقت على اقتراح تخصيص موقع في المنطقة الشمالية لانشاء اسواق "آوت لت" فيما اجلت اقتراح الغاء لجنة السلامة في المجلس البلدي لانتهاء الغرض من انشائها.

وقال ان اللجنة احالت عددا من الاقتراحات الى الجهاز التنفيذي في البلدية لابداء الراي منها اقتراح خاص بتطوير البنية التحتية في منطقة كبد الصناعية واعتماد الدور الاستشارية لاصدار شهادة الاوصاف وفق القوانين واللوائح المنظمة لها.